استيلاء الإيطاليين على الأراضي الزراعية

أثناء احتلالهم ليبيا

المبروك حسن محمد شاقان

باحث دكتوراه

د/ عايدة السيد إبراهيم سليمة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية البنات – جامعة عين شمس

أ. د/ مصطفى حامد أرحومة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب – جامعة الفاتح

عمدت الحكومة الإيطالية منذ الأيام الأولى للاحتلال إلى إصدار العديد من القوانين التي تثبت حق إيطاليا في ليبيا، فكانت إلى جانب سوء معاملتها لليبيين وتهجيرهم عن وطنهم، تستولى على الأراضي الزراعية، وتعيد توزيعها على المستوطنين الجدد الذين رافقوا الحملات العسكرية، وعن طريق هذه السياسة تمكنت من الاستيلاء على آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية الخصبة الواقعة بالقرب من مراكز العمران في ولايتي طرابلس وبرقة، ولم تسلم منها ولاية فزان الواقعة وسط الصحراء وتحيطها الرمال من كل جانب والبعيدة عن سواحل البحر المتوسط.

أ- الاحتلال والخطوات الأولى للسيطرة على الأراضي الزراعية في ليبيا:

عندما جاءت إيطاليا لاحتلال ليبيا في بداية العقد الثاني من القرن العشرين أعدت لهذا الغرض حملة عسكرية قوامها ٤٠ ألف جندي إيطالي، ووضعت في حسابها إن هذه القوة سوف تقوم بمهمتها خلال فترة لا تتجاوز بضعة أسابيع على أكثر تقدير، إلا أن شدة المقاومة الليبية جعلت هذه الحملة تستمر زهاء العشرين عاماً، اشرك فيها المستعمرون حوالي ٣٠٠ ألف جندي[١]؛ مما كلف الإيطاليين الكثير من الخسائر المادية والمعنوية.

ومن المعروف أن سوء الأوضاع الاقتصادية في إيطالية وأزمة البطالة التي كان يعاني منها السكان دفع ساستها إلى ضرورة البحث عن مخرج لأزمة البلاد الداخلية، فلم يجدوا أمامهم سوى ليبيا – الولاية العربية الوحيدة في شمال إفريقيا التي لا زالت تخضع للحكم العثماني – لكي يسيطروا على أراضيها الزراعية الخصبة ويسلموها إلى أولائك الوافدين إليها من وراء البحر.

ركزت إيطاليا عند غزوها لليبيا على إبادة القوة البشرية للبلاد، فاستعملت جيوشها جميع أنواع الأسلحة المتطورة آنذاك من طائرات ودبابات ورشاشات وغيرها لتصفية أكبر عدد ممكن من الأهالي، محاولة بذلك إفراغ البلاد من سكانها الأصليين وإبدالهم بمستوطنين جُدد يأتون إليها من إيطاليا لاستعمارها والاستيطان فيها؛ مما أدى إلى تناقص عدد سكان ليبيا إلى النصف خلال ثلاثة عقود (١٩١١ – ١٩٤٠م)، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد سكان ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي يربو على مليون ونصف المليون نسمة، ووصل هذا العدد في سنة ١٩٤٠م إلى سبعمائة وخمسين ألف نسمة[٢]، وتؤكد المصادر التاريخية أن ليبيا فقدت خلال المعارك الأولى في أكتوبر ١٩١١م في شارع الشط والهاني وعين زارة على سواحل مدينة طرابلس حوالي ١٠ آلاف مواطن إضافة إلى ٦٠٠٠ شخص تم نفيهم إلى الجزر الإيطالية، كما شهدت البلاد هجرات جماعية خارج أراضيها إلى مصر وسوريا وتونس وتشاد والنيجر وتركيا[٣].

---

(١) عقيلة محمد البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ELGA : مالطا، ١٩٩٦م، ص١٢٠.
(٢) علي عمر الهازل، الآثار الاقتصادية للاحتلال الإيطالي في ليبيا، مجلة الشهيد، العدد التاسع، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٨٨م، ص١٧٥.
(٣) عقيلة محمد البربار، المرجع السابق، ص١١٨.

ولكن كان من الضروري على الحكومة الإيطالية بعد تحقيق مخططاتها الاستعمارية البدء بتنفيذ مايلي[١]:

١- الاستقرار الأمني داخل ليبيا وذلك عن طريق توجيه أعداد هائلة من الجيوش لحماية الأمن.

٢- التوجه إلى الأماكن القريبة من الساحل وتكوين مستوطنات فيها وذلك لملاءمة مناخها للمستوطنين الجدد، من حيث اعتدال درجة الحرارة، وتوفر كميات كافية من مياه الأمطار.

٣- الاختيار الأمثل لأنسب الأراضي الزراعية ليكون الإنتاج مؤكداً، وأيضاً اختيار المناطق ذات الكميات المناسبة من المياه الجوفية،والعمل على استخراجها بأسرع وقت ممكن؛ للاستعانة بها في ري المزروعات بالطرق الحديثة.

٤- جعل مناطق الاستيطان البشري قريبة من مراكز العمران الرئيسية؛ لسهولة التنقل بين هذه المراكز وإمكانية التسويق دون بدل الكثير من الجهد والعناء.

ولتحقيق الاستفادة المثلى من الاستيطان عمد الإيطاليون إلى نقل الأساليب الزراعية الحديثة إلى ليبيا بدلاً من تلك الأساليب القديمة التي كان يمارسها سكان البلاد الأصليين والتي لا طائل منها في تكوين اقتصاد يمكن الوصول به إلى مصاف الدول المتقدمة، كما اتجهت إيطاليا إلى توطين ١٠٠ ألف فلاح إيطالي داخل الأراضي الزراعية الليبية بدلاً من أهلها الأصليين الذين عمدت الآلة الحربية على إبادتهم بشتى الطرق، على أساس أن تلك القوة البشرية الوافدة سوف تعمل على إنعاش اقتصادها الراكد، وقد كان صدور المرسوم الملكي الإيطالي رقم (١٢٤٧) بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩١١م (الذي أعلن فيه عن ضم طرابلس وبرقة رسمياً إلى أملاك الدولة الإيطالية)[٢]، دليلاً واضحاً على النوايا العدوانية والاستيطانية للإيطاليين.

وعلى الرغم من التجاوزات التي ارتكبتها إيطاليا على الأراضي الليبية منذ بداية الغزو إلا أنها أخذت تبحث عن صيغة قانونية تؤمن لها حرية التصرف في أملاك الدولة العثمانية في ليبيا، وتسجيلها باسم الدولة المحتلة الجديدة – إيطاليا – دون اعتراض من أي جهة كانت، خاصة تلك الدول الأوروبية التي كانت لها أطماع في ليبيا.

وما إن أصبح الاحتلال حقيقة واقعة حتى أخذت إيطاليا تضع مخططات طويلة الأمد للاستيطان الزراعي في البلاد، ففي مطلع سنة ١٩١٢م قام وزير التجارة والزراعة الإيطالي (بيتي) بتشكيل لجنة لوضع برنامج عام للتنمية الزراعية في ليبيا، والذي طبق أولاً على ما يقرب من ١,٧٠٠ مليون وسبعمائة ألف هكتار في الجزء الشمالي الغربي لمدينة طرابلس،ويشمل هذا البرنامج الأراضي الزراعية على طول الساحل، وبعض مناطق الجبل الغربي مثل: يفرن، وغريان، وترهونة، ومسلاته،

---

(١) الهادي مصطفى أبو لقمة، مشاريع الاستيطان الإيطالي في المحافظات الغربية (دراسات ليبية)، دار الفكر، طرابلس، ١٩٦٨م، ص.ص١٢. ١٣.

(٢)محمد مصطفى الشركسي، أنظمة الحكم في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، مجلة الشهيد، العدد التاسع، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٨٨م، ص٨٦.

وأيضاً الأراضي القابلة للزراعة والتي لم تستصلح بعد في تلك المناطق[١]، كما تم إنشاء مصلحة التسجيل العقاري في ليبيا عام ١٩١٣م – والتي تولت مهمة إنهاء الإجراءات المتعلقة بالأراضي الزراعية في البلاد التي كانت ضمن أملاك الدولة العثمانية، وضمها إلى أملاك الحكومة الإيطالية، وبمجرد إشهار هذه المصلحة قامت بنقل ملكية عشرة آلاف هكتار تقريباً؛ الأمر الذي أزعج الحكومة الإيطالية لأن هذه الأراضي لا يمكن أن تحقق ولو جزءاً بسيطاً مما كانت تطمح إليه، خاصة وأنها وضعت في حساباتها أن العمل الزراعي في ليبيا سيبدأ سريعاً بمجرد دخول القوات الإيطالية إلى البلاد.[٢]

ولهذا بادرت الحكومة الإيطالية إلى إصدار مرسوم ملكي جديد تحت رقم (١٠٩٩) بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩١٣م أعطت فيه الحق لسلطات الاحتلال مصادرة ممتلكات غير منقولة من الأراضي وما تحتويه من أشجار، ومساكن، وأي إنشاءات أخرى مقابل تعويض مالي زهيد لأصحابها.[٣]

وقد استعملت إيطاليا وسائل غير مشروعة في نقل ملكية الأراضي المملوكة للإفراد، منها مثلاً نزع الأراضي من أصحابها عن طريق الشراء القسري الذي كان يتم من الناحية الشكلية حسب الأصول أمام شيخ القبيلة وإمام المسجد وبموافقة المالك نفسه بعد تهديده مقابل مبلغ من المال يحددونه هم بعد معاينة الأرض، وفي حالة رفضه المبلغ المقترح يتم إيداعه في مصرف روما كحساب توفير، وقد استمرت هذه العمليات في بادئ الأمر على طول الشريط الساحلي الممتد من سرت شرقاً وحتى الحدود التونسية غرباً، وكذلك في بعض أراضي الدواخل مثل غريان وبعض مدن الجبل الغربي مقابل إعطاء الأهالي مبالغ زهيدة، كما كان يخصص لهم أراضٍ غير قابلة للزراعة، ويلاحظ أن الأراضي التي آلت ملكيتها للمستعمرين الجدد كان الاستثمار فيها قليل بسبب شدة العمليات العسكرية من ناحية، ومن ناحية أخرى رفض أصحاب الأراضي الأصليين التسليم بالواقع الجديد، وقد حالت انتصارات المجاهدين خلال سني الحرب العالمية الأولى دون تحقيق إنجازات زراعية تذكر على الأرض بالنسبة للإيطاليين؛ مما اضطر الحاكم الإيطالي إلى إصدار مرسوم آخر في ١٥ مايو ١٩١٦م أعطى فيه الحق لحكام المناطق العسكرية الأربع في طرابلس بأن يحجزوا على ممتلكات المجاهدين المشاركين في الحرب ضد إيطاليا وكذلك القبائل الثائرة، وأراضي المهاجرين الذين يدعمون حركة الجهاد من الخارج وضمها إلى ممتلكات الحكومة الإيطالية.[٤]

وعلى الرغم من كل تلك الإجراءات لم تستطع إيطاليا خلال الفترة الممتدة من ١٩١٤م إلى ١٩٢٢م الاستيلاء إلا على ٩٣١٤ هكتاراً فقط، وُزع منها على المستوطنين الجدد ٣٦١٢ هكتاراً وظل الباقي على الحالة التي كان عليها، وذلك لرفض المستوطنين العمل فيها للأسباب التالية:

---

(١) جيري لين فاولر، الاستيطان الزراعي في ليبيا، ترجمة: عبد القادر مصطفى المحيشي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٨٨م، ص٧١.

(٢) الهادي مصطفى أبو لقمة، الاستيطان الزراعي في ليبيا، ضمن كتاب بحوث ودراسات في التاريخ الليبي ١٩١١م-١٩٤٣م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٨٨م، ج٢، ط٢، ص٤٢٣.

(٣) ن. أ. بروشين، تاريخ ليبيا من القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩م، ترجمة: عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٨٨م، ص٢٢٦.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٢٢.

١- انتشار المجاهدين على أجزاء واسعة من الأراضي الليبية، واحتدام المصادمات بين المجاهدين والقوات الإيطالية.
٢- قلة الإمكانيات التي تمنحها الحكومة الإيطالية للمستوطنين وذلك لاشتراكها في الحرب العالمية الأولى التي كلفت خزائنها أعباء مالية ضخمة.
٣- صعوبة التنقل والاتصال داخل الأراضي الليبية.

ولزيادة تشجيع الاستيطان أعطي أول امتياز إيطالي في مدينة طرابلس عام ١٩١٤م في منطقة وادي المجينين، ثم توالى تقديم الامتيازات في كل من الفرناج، وباب بن غشير، وخصت هذه الامتيازات بعض أفراد الجالية الإيطالية المقيمين في طرابلس الذين يمارسون أعمالاً أخرى غير الزراعة كالتجارة والصناعة، كما تم خلال العام نفسه افتتاح مركز للتجارب الزراعية بسيدي المصري.[1]

حاول الإيطاليون القضاء على حركة المقاومة بشتى الطرق حتى يتسنى لهم إقامة مشاريعهم الاقتصادية على أراضي البلاد ولم يتركوا وسيلة إلا واستخدموها مع الليبيين ونظراً لقوة الاتجاه الديني لدى الشعب، حاول الإيطاليون استمالة أهالي البلاد بإضفاء الصفة الشرعية على الاحتلال، حينما برروا بقاءهم في ليبيا بأنه من أمر الله، وأن الرضا بقضاء الله وقدره أمر واجب، وأن طاعة ولي الأمر _ وهو الحاكم الإيطالي _ من طاعة الله عز وجل، وقد تأكد ذلك من خلال الرسالة التي أرسلها (أوتاويوراني) قائد الجيش إلى ملك إيطاليا (عمانويل الثالث) بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩١٢م جاء فيها أن احتلال إيطاليا لليبيا هو من قضاء الله وقدره، مثلها في هذا مثل الدولة العثمانية؛ لذا يجب الإذعان له ومن خرج على أمر الحكومة يعتبر خارجاً على أمر الله وأن الأرض الليبية أورثها الله للإيطاليين، وأن كل مخالف سوف تصادر أملاكه[2]، وقد استند في نفس الرسالة على قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾[3].

ب - الاستيلاء على الأراضي الزراعية في ولاية طرابلس:

إن محاولة الإيطاليين استخدام الدافع الديني للتأثير على السكان لم يثن المجاهدين الليبيين عن الاستمرار في المقاومة ورفض التجاوزات والمخططات الإمبريالية التي كان يروج لها الاستعمار، واستطاع المجاهدون بفضل جهادهم تأخير عملية استغلال الإيطاليين للأراضي الزراعية في ولاية طرابلس حتى عام ١٩٢٠م، كما كانت الحرب العالمية الأولى هي الأخرى سبباً في ذلك.

تمكن فولبي الحاكم العسكري لليبيا (١٩٢١-١٩٢٥م) خلال فترة حكمه من استصدار العديد من المراسيم التي تبيح الاستيلاء على الأراضي الزراعية في إقليم طرابلس وأهمها[4]:

١- المرسوم الأول بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٢٢م وفيه أعطي الحق لمكتب التسجيل العقاري بأن يسجل كل الأراضي غير المزروعة في بعض المناطق باسم الدولة الإيطالية خلال شهرين من الإعلان عنها في حالة عدم الاعتراض من الأهالي.

---

(1) جان ديبوا، الاستعمار الإيطالي في ليبيا، طرقه ومشاكله، ترجمة: هاشم حيدر، دار ليبيا للنشر، بنغازي، ١٩٦٨م، ص٧٤.

(2) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة، ملف الأحكام المصادرة رقم (٣٢) وثيقة رقم (١٩)، رسالة من قائد الجيش الإيطالي أوتاويوراني إلى ملك إيطاليا عمانويل الثالث بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩١٢م.

(3) سورة الأعراف، جزء من الآية (١٢٨).

(4) الهادي مصطفى أبو لقمة، دراسات ليبية، ص٣٣.

٢- المرسوم الثاني يوليه ١٩٢٢م فقد تم بموجبه تعويض الأهالي ببعض الأموال الزهيدة مقابل الأراضي التي سلبت منهم بموجب المرسوم الأول.
٣- المرسوم الثالث ٢٦ يناير ١٩٢٣م ويتم فيه منع البيع والشراء أو التنازل عن أراضي السهول التي يتم تطويرها من قبل ملاكهاالوطنيين.
٤- المرسوم الرابع ١١ أبريل ١٩٢٣م ويتم بموجبه مصادرة أملاك القبائل المتمردة ومن يقف إلى جانبها.
٥- المرسوم الخامس ١٩ نوفمبر ١٩٢٣م خول فيه لوالي طرابلس مصادرة الأراضي الزراعية التي لم تزرع منذ ثلاث سنوات على الأقل.

هذا بالإضافة إلى المرسوم الذي صدر في السنوات الأولى من الاحتلال (يناير ١٩١٣) والذي نص على الحد من التملك الحر للأراضي من قبل السكان الأصليين.

من هنا يمكن القول إن الإجراءات التي اتخذها الإيطاليون قد حلت لهم مشكلة الأراضي الزراعية في ولاية طرابلس، وإن هذه المراسيم أصبحت فيما بعد هي القاعدة القانونية التي اعتمد عليها الإيطاليون في جميع مراحل الزحف على الأراضي الزراعية في البلاد، وقد بلغت مساحة الأراضي التي وقعت تحت أيديهم حتى نهاية عام ١٩٣٩م أي عند بداية الحرب العالمية الثانية ما يقارب من ربع مليون هكتار في ولاية طرابلس وحدها.

اتسم حكم الحزب الفاشي في إيطاليا بعمليات سلب واسعة للأراضي الزراعية وأملاك المواطنين الليبيين، وكان معظمها ملكاً للمجاهدين الذين وقفوا في وجه الاحتلال الإيطالي، وتشير الوثائق إلى أن أغلب الأحكام كانت تخص المجاهدين وأن التهم التي وجهت إليهم هي الخيانة العظمى للحكومة الإيطالية.

وقد صودرت جميع أموالهم المنقولة وغير المنقولة، وقد احتوت إحدى الوثائق على أن ١٥٠ شخصاً تمت مصادرة أملاكهم خلال الفترة الممتدة من (١٩٢٢-١٩٢٥)[١]، كما صودرت أملاك بعض المجاهدين من منطقة قصر بن غشير[٢]، ومن قبيلة القذاذفة بمدينة سرت[٣]، ومن سكان مرادة، ومصراته، وترهونة،والرقيعات، وغريان[٤].

والمتمعن في هذه الأحكام يلاحظ أن الأملاك المصادرة شملت أغلب مناطق ولاية طرابلس، فنجد أن حملات السلب امتدت من هراوة شرقاً مروراً بسرت ومصراته وزليتن والقربوللي وتاجوراء وقصر بن غشير وترهونة وغريان والزاوية وسهل الجفارة وبني وليد، وتُبيِّن الوثائق وصفاً كاملاً لكل الأملاك المصادرة وخصوصاً الأراضي، فتذكر مساحة الأرض بالهكتار وعدد وأنواع الأشجار وقيمة الأرض بالليرة الإيطالية، وجدير بالذكر أن السلب لم يقتصر على أراضي المجاهدين بل سلبت أيضاً

---

(١) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس، شعبة الوثائق العربية، ملف الأحكام والأملاك المصادرة رقم (٣٢) وثيقة رقم (٢٢) حكم بمصادرة أملاك ١٥٠ مجاهد من منطقة الزاوية خلال سنوات ١٩٢٣م-١٩٢٥م.
(٢) المصدر نفسه، وثيقة رقم (٣٤) حكم بمصادرة أملاك مواطن بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٩م.
(٣) المصدر نفسه، وثيقة رقم (١٢) حكم بمصادرة أملاك مواطن بتاريخ ١١ أبريل ١٩٢٥م.
(٤) المصدر نفسه، وثيقة رقم (٢٩) حكم بمصادرة أملاك مجموعة من المواطنين بتاريخ ٣١ مايو ١٩٢٣م.

أراضي القبائل التي ينتمي إليها هؤلاء المجاهدين المحكوم عليهم حتى وإن كان في القبيلة مجاهد واحد، وباعتبار أن أغلب أراضي الداخل قبلية، ونادراً ما تجد شخصاً يملك عقاراً خاصاً به لهذا تمت مصادرة أراضي القبائل التي استطاع الإيطاليون الاستحواذ عليها بالكامل، أما الأملاك الخاصة والتي كان أغلبها يقع في المناطق الساحلية وهي عادة ما تكون لأفراد معينين فقد تمت السيطرة عليها بسهولة إما عن طريق البيع أو الإبعاد القسري.

وهكذا استطاع فولبي خلال فترة حكمه للبلاد الاستيلاء على حوالي ٥٨,٠٨٧ ألف هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة – التي تقدر مساحتها بحوالي ١٤ مليون هكتار بما فيها الأراضي الرعوية – وزع منها على المستوطنين لاستصلاحها ٣٥,١٥٠ ألف هكتار، واحتفظ بباقي الأراضي كرصيد للوافدين الجدد من إيطاليا، والجدول رقم (١) التالي يوضح مساحات الأراضي التي استولى عليها الإيطاليون إلى غاية عام ١٩٢٥م.(١)

الفترة	السنة	الأراضي المستولى عليها بالهكتار	الأراضي التي وزعت لإنشاء المزارع بالهكتار
قبل فولبي	١٩١٤م-١٩٢٢م	٩٣١٤	٣٦١٢
فولبي	١٩٢٣م	٢٦١٠٠	٣٩٧٠
فولبي	١٩٢٤م	٢٧١٠٠	٩٩٤٩
فولبي	١٩٢٥م	٤٨٨٧	١٧٦١٩
المجموع		٦٧,٤٠١	٣٥,١٥٠

بعد استيلاء إيطاليا على هذه الأراضي كان لزاماً عليها استصلاحها وتعميرها بالمستوطنين، حتى يتم الاستفادة من إنتاجها في أسرع وقت ممكن، ولهذا وضع فولبي برنامج الاستيطان(*) البشري على أساس دمج الأراضي الزراعية في ملكية عامة يتم توزيعها في قطع كبيرة كامتيازات لرؤوس الأموال وبائتمان رمزي، ويحق لصاحب الامتياز دفع نصف ثمن الأرض مقدماً لكي تصبح ملكاً له ويترك الباقي رهناً أو يدفع عنها إيجاراً سنوياً للدولة، ويحق له شراؤها في أي وقت يكون فيه قادراً على ذلك وبثمن قيمتها وقت المنح.(٢)

هكذا اتبع فولبي سياسة ذكية لجلب أكبر عدد من أصحاب رؤوس الأموال الإيطاليين، وذلك حينما طبق فكرة الامتيازات وقد أدت تلك السياسة إلى تخفيف العبء على خزينة الدولة، كما أنها قللت من الاعتماد على الطبقة الإيطالية الفقيرة في نفس الوقت الذي سمح فيه باستخدام الأيدي العاملة المحلية الرخيصة شريطة ألا يسمح لها بإقامة شراكات زراعية مع المستوطنين.

---

(١) علي عمر الهازل، الآثار الاقتصادية للاحتلال الإيطالي في ليبيا، مجلة الشهيد، العدد التاسع، أكتوبر، ١٩٨٨م، ص١٨٠.

(*) هو إعمار لمكان من الأرض كان مهجوراً واتخاذه موطناً كما يطلق على دخول عنصر أجنبي لبلد ما بهدف الاستيلاء عليها أو على قسم من أراضيها لإقامة وطن له كما في فلسطين المحلتة . ينظر: عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥م، ص٤٦٢.

(٢) مارتن مور، الشاطئ الرابع الاستيطان الزراعي الإيطالي الشامل في ليبيا، ترجمة: عبد القادر مصطفى المحيشي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٨٩م، ص.ص٥٣. ٥٤.

ثمّ وضع فولبي عدة شروط لمن يريد من المستوطنين ممارسة العمل الزراعي في ليبيا أهمها[١]:

١- دفع المستوطن نصف ثمن الأرض عند التسليم.
٢- بناء مسكن في المزرعة واسطبلات للحيوانات.
٣- حفر الآبار اللازمة والاهتمام بالأرض وإعدادها للزراعة في الوقت المناسب.
٤- توطين أسرة إيطالية واحدة على الأقل وتعمل بالأجرة في الأرض.
٥- تشجير ثلثي الأرض بأشجار مثمرة.

وبهذه الطريقة أراد فولبي ضمان استمرار العمل في الزراعة وبشكل حضاري لم تعرفه البلاد الليبية من قبل، فوجود المساكن والإسطبلات والآبار التي تدار بالميكنة الحديثة بالإضافة إلى الشروط المذكورة سلفاً يؤكد استمرارية العمل في الزراعة إلى فترات طويلة، كما أن حاجة الأيدي العاملة المحلية للعمل تسهم بشكل كبير في إحياء الأراضي التي كانت موات.

وما إن استلم الحاكم العسكري الجديد دي بونو (١٩٢٦م-١٩٢٨م) مهامه في ليبيا حتى بدأ في استكمال سياسة فولبي من حيث الاستمرار في عمليات سلب الأراضي، وضمها إلى أملاك الدولة الإيطالية، بل يمكن القول إنه اتبع سياسة أكثر عنفاً من سياسة فولبي بدليل نجاحه في ضم كثير من الأراضي في غرب ليبيا بما فيها أراضي مناطق الجبل الغربي والدواخل وسهل الجفارة، وهكذا يمكن القول إنه وضع يده على معظم الأراضي الغنية بالمياه السطحية في المنطقة الواقعة بين الجبل الغربي وساحل البحر المتوسط وذلك حسبما أورده خبير المياه الإيطالي ماوجيني.[٢]

كذلك اتبع دي بونو سياسة اتهام جميع من يحارب إيطاليا أو يساعد من يحاربها أو يتستر على أحد من المجاهدين بالخيانة العظمى، ويتم سلب جميع أراضيه وأملاكه المنقولة وغير المنقولة وتسليمها مباشرة إلى المستعمرين الجدد، وتشير الوثائق الى أنه قد تمت بالفعل مصادرة أملاك عدد كبير من السكان وصلت في مجملها إلى ٩٠٠ حالة مصادرة.[٣]

وبهذا استطاع دي بونو خلال سنوات حكمه لليبيا أن يستولي على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في ولاية طرابلس وأن يسلمها للمستوطنين، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل شدّد في توزيع تلك الأراضي على صغار المزارعين وأصحاب الامتيازات الكبيرة من بني جنسه والجدول التالي رقم (٢) يوضح ذلك.

السنة	الأرض المستولى عليها بالهكتار	الأراضي التي وزعت على المستوطنين بالهكتار
١٩٢٦م	٣٥١٢٨	٢٥٥٩٦
١٩٢٧م	٤٥٢٦٤	٢٧٥٥٤
١٩٢٨م	١٤٧٢٢	١٣٤٦٥
المجموع	٩٥,١١٤	٦٦,٦١٥

---

(١) الهادي مصطفى أبو لقمة، تغيير مفهوم الاستيطان الزراعي في ليبيا، مجلة الشهيد، العدد الرابع، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٨٣م، ص١٤٩.

(٢) محمد مصطفى الشركسي، مصادرة الأراضي الزراعية في ليبيا خلال سنة ١٩١١م-١٩٢٣م، مجلة الشهيد، العدد المزدوج ٧، ٨، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٨٦م-١٩٨٧م، ص٧٥.

(٣) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس، شعبة الوثائق العربية، ملف الأحكام والأملاك المصادرة رقم (٣٢) وثيقة رقم (١٣)، حكم بمصادرة أملاك المجاهدين بتاريخ ١٩٢٦/٦/٨م.

وهكذا ضم دي بونو ٩٥,١١٤ هكتاراً من الأراضي الزراعية الخصبة وزع منها حوالي ٦٦٦١٥ هكتاراً، ومن الملاحظ أن هذا الحاكم رغم قصر فترة حكمه في ليبيا إلا أنه استولى على أكثر مما استحوذ عليه سلفه فولبي الشيء الذي يؤكد على سياسة اليد الحديدية التي اتبعها.

استطاع دي بونو إقناع موسوليني رئيس الحزب الفاشي ورئيس الوزراء الإيطالي آنذاك أثناء زيارته لليبيا أواخر ١٩٢٦م بتقديم المساعدات المالية للمستوطنين والتي جاءت على هيئة قروض(*) منحت للمستثمرين الطليان.

أكمل بادوليو(*) (١٩٢٨م-١٩٣٣م) مسيرة سلفه في الاستحواذ على الأراضي الزراعية الشاسعة، واستطاع خلال سنوات حكمه الخمس ضم حوالي ٣٩,٨١٧ ألف هكتار وزع منها على المستوطنين ٢٤,٤١٨ ألف هكتار[١]، كما عمل على إعطاء المزيد من القروض للمشتغلين في الأرض، وألزم أصحاب الامتيازات الكبيرة أي المستعمرين الإيطاليين الأغنياء بتوطين أسرة إيطالية واحدة على الأقل للعمل لديهم عن كل مجموعة من الهكتارات، وبذلك سار الاستيطان الزراعي جنباً إلى جنب مع التعمير الزراعي، كما افتتح بادوليو أول مكتب للهجرة سنة ١٩٣١م وأسندت إليه مهمة متابعة الوافدين الجدد للبلاد ومساعدتهم مادياً ومعنوياً حتى يتمكنوا من استلام الأراضي المخصصة لهم.[٢]

إن قانون ١٩٢٨م أكد على أن ليبيا تُعدّ امتداداً لإيطاليا بحيث تصبح مقاطعة إيطالية كغيرها من الجزر التابعة لها في أوروبا، ولهذا رأى قادة الحزب الفاشي أنه لابد من إعادة توزيع السكان، بحيث تنتقل اليد العاملة من الأماكن المكتظة بالسكان إلى الأماكن قليلة السكان، كما نص هذا القانون أيضاً على منح الأراضي الزراعية في كل من برقة وطرابلس والتي لم تستغل بعد للعائلات الإيطالية من أجل تنميتها زراعياً.[٣]

ويلاحظ أن هذا القانون لم يتعرض لذكر السكان المحليين، بل يرى أن الأيدي العاملة الوطنية لا يمكن أن ترقى إلى مستوى العائلات والعمالة الإيطالية، وأن عملها يجب أن يقتصر على الرعي وتربية الحيوانات وزراعة المحاصيل الموسمية

(*) تمثلت هذه القروض في ثلاثة أنواع، النوع الأول: قروض العمليات الزراعية الجارية وتعطى للمزارع الأقل من سبعين هكتاراً وتنفق على شراء الحيوانات والآلات الزراعية، وتمتد فترة تسديدها إلى خمس سنوات . النوع الثاني: قروض العمليات الزراعية الكبرى وتمنح للمزارع الأكثر من سبعين هكتار وأقل من أربعمائة هكتار ويبدأ في تسديدها بعد خمس عشرة سنة، وتعطى لبناء المساكن وحفر الآبار وبناء الصهاريج وغرس الأشجار المثمرة التي تتأخر في الإنتاج كالزيتون . النوع الثالث: قروض التحسينات الزراعية وتمنح للمزارع الكبيرة التي تزيد مساحتها على أربعمائة هكتار وتسترجع خلال ثلاثين عاماً من تاريخ المنح.

(*) أصبح بادوليو والياً على طرابلس وبرقة بعد أن ألغى منصب والي برقة وأصبحت الإدارة العسكرية مركزية تضم جميع أنحاء ليبيا ومقرها الرئيس طرابلس.

(١) الهادي مصطفى أبو لقمة، دراسات ليبية، ص١٥.

(٢) الهادي مصطفى أبو لقمة، الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا ١٩١١م-١٩٣٩م، ضمن كتاب الاستعمار الاستيطاني في ليبيا ١٩١١م-١٩٧٠م، تحرير: إدريس صالح الحرير، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٨٤م، ص٥٧.

(٣) جان دبيوا، المرجع السابق، ص.ص٨٣. ٨٥.

كالشعير والقمح في المناطق شبه الصحراوية والتي لا تعطي محاصيل جيدة إلا ما ندر أو تعمل في مزارع الاستيطان كأجيرة.

وحينما حل وزير الطيران الإيطالي بالبو(*) محل بادوليو كحاكم عام لليبيا خلال الفترة ١٩٣٣-١٩٤٠ لم يستطع أن يضم أكثر من ٤٦ ألف هكتار تقريباً من الأراضي الزراعية الخصبة في ولاية طرابلس(١)، غير أنه اتجه مباشرة إلى تطبيق مبدأ التحول من المزارع الكبيرة الخاصة إلى المزارع العائلية الصغيرة وتوطين الأسر الإيطالية فيها.

جاء بالبو لوضع حدّ لتباطؤ أسلافه في مسألة تطبيق برنامج الاستيطان البشري المكثف الذي تأخر كثيراً عن الموعد المحدّد له من قبل المخططين للاستعمار الاستيطاني في ليبيا، ورغم تلك المجهودات التي بذلها الحكام العسكريين لتشجيع وتثبيت سياسة الاستيطان الاستعماري في ليبيا إلا أن الهجرات الإيطالية إلى ليبيا كانت تنحصر في فئات محدّدة، وشهد عام ١٩٣٨م مجيء حوالي ١٨٠٠ أسرة إيطالية بلغ عدد أفرادها مجتمعين حوالي ٢٠ ألف نسمة(٢)، واستمرت الهجرات الإيطالية إلى ليبيا دون توقف حتى عام ١٩٤٠م أي بعد قيام الحرب العالمية الثانية والتي شهدت أراضي ليبيا جزءاً كبيراً منها.

وجدير بالذكر أن عمليات الاستيلاء على الأراضي الزراعية في طرابلس جاءت مبكرةً مقارنة بالاستيلاء على الأراضي الزراعية في برقة ضد الجيوش الإيطالية، والواقع أن منطقة الجبل الأخضر التي اتخذها المجاهدون مقراً لكتائبهم المقاتلة كانت محل إعجاباً الإيطاليين للاستيلاء على أراضيها الزراعية، ولم يستطيعوا الوصول إليها إلا بعد القضاء على حركة المقاومة وشنق عمر المختار سنة ١٩٣١م.

ج -الاستيلاء على الأراضي الزراعية في ولاية برقة:

لم تكن الأراضي التي كانت تملكها الدولة العثمانية ولا أراضي الزوايا السنوسية في المنطقة الشرقية من ليبيا ببرقة ذات مساحات كبيرة لترضي أطماع المستثمرين لذا عمد الإيطاليون إلى سلب الأراضي الزراعية الخاصة بالمواطنين بشتى الطرق؛ وعندما استعصى الأمر عليهم لما أظهره الأهالي من تعنت لجأوا إلى استعمال القوة والاستيلاء القسري خاصة في الأراضي الواقعة بالقرب من المراكز السكنية في المرج ودرنة وبنغازي.

غير أن عقبات كثيرة حالت دون استيلاء المستعمرين على الأراضي وبالتالي تقلصت مساحتها، و تمثلت العقبات في:-

---

(*) يعد بالبو أحد ركائز الحزب الفاشي في إيطاليا وكان قائداً للجيش الإيطالي الثالث الذي زحف على العاصمة الإيطالية روما بعد مؤتمر ميلانو الذي عقد في أكتوبر ١٩٢٢م كما تولى خلال سنة ١٩٢٥م مهمة وكيل وزارة الاقتصاد ثم تولى وزارة الطيران وقد وصف بالقوة والشدة ضد خصومه.

(١) الهادي مصطفى أبو لقمة، دراسات ليبية، ص.ص١٥. ١٦.

(٢) جان ديبوا، المرجع السابق، ص٢٠٦.

١- شدة مقاومة الأهالي للمستعمرين الطليان والتي تمثلت في حركة عمر المختار بالجبل الأخضر.
٢- صعوبة المواصلات خاصة وتباعد المزارع عن بعضها البعض ،وتباعدهاعن مراكز العمران مما جعلها هدفاً للثوار.
٣- قلة الإمكانيات التي تقدمها إيطاليا للمزارعين الإيطاليين خاصة في بداية الاحتلال.
٤- عدم معرفة الإيطاليين لطبيعة الأرض وقلة خبرتهم في زراعة هذا النوع منها.
٥- مرور المنطقة الشرقية بفترات من الجفاف مما أسهم في فشل زراعة الحبوب التي كانت تعول عليها إيطاليا كثيراً.

أقلق كل ذلك المستعمرين ولهذا رفض الكثير منهم المجيء إلى المنطقة الشرقية، وبالتالي لم يزد عددهم في أواخر عام ١٩٢٦م على ثلاثة عشر مستعمراً يملكون ما يقارب من ٦٣٠ هكتار بالقرب من بنغازي والمرج، ولرغبة الحكومة الإيطالية في توسيع المساحات الزراعية وتشجيع المستعمرين إلى المجيء وإحياء الأراضي الموات – بعد أن أبدا الكثير من الموجودين في المنطقة الشرقية رغبتهم في البيع والرحيل – عمدت الحكومة إلى مضاعفة المكافآت المالية لهم ولمن يرغب في العمل بالزراعة.(١)

هكذا ظل الاستعمار منحصراً في المنطقة الساحلية الممتدة من بنغازي حتى توكرة بالإضافة إلى الجزء الشمالي الغربي من هضبة الأبيار، وبقيت منطقة الجبل الأخضر بكراً حتى عام ١٩٣٢م، بعيدة عن الاستيطان الاستعماري الإيطالي نظراً لوعورة تضاريسها، وغاباتها الكثيفة التي جعلت منها قلعة حصينة للثوار، وعائقاً أمام تقدم القوات الإيطالية.(٢)

لقد أدرك الإيطاليون أهمية منطقة الجبل الأخضر مبكراً قبل مجيئهم إلى ليبيا من خلال الرحلات الاستكشافية التي دخلت للبلاد(*)، ولذلك كانوا حريصين تماماً

---

(١) الهادي مصطفى أبو لقمة، الاستيطان الزراعي في ليبيا ، ص٤٤٠.
(٢) جان ديبوا، المرجع السابق، ص١٤٩.
(*) لقد تعاقب على ليبيا العديد من الرحالة والمستكشفين، وقد كان أول مستكشف زار ليبيا في التاريخ الحديث هو وليم لوكاس من بريطانيا سنة ١٧٧٩م، ثم زارها هورتمان قبل نهاية القرن الثامن عشر، ثم جاء كل من كرفيلي وديلاسيلا وأخوان بيشي، وليون، ورتشي، وباثو وليانج، ورتشادسون ودكسون، وبارت، وذلك خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتظل الرحلة الأهم تلك التي قام بها الألماني رولفس بين سنتي ١٨٦٤-١٨٧٩م واستكشف من خلالها ليبيا، وفي سنة ١٨٨٣م زار ألماني آخر طبرق وهو سشورد ينفورد ووصفها بأنها الميناء البحري الذي سيؤكد تفوق البحر المتوسط، ثم قام الإيطالي مانفريدو كامبيرو بزيارة المنطقة الشرقية سنة ١٨٨١م محاولا بذلك كسب صداقة وود الحركة السنوسية، وفي سنة ١٩٠٨م أعدت منظمة يهودية مسحاً شاملاً لليبيا، وفي سنة ١٩١١م وعندما قامت الحرب على ليبيا جاءت بعثة إيطالية أشرف عليها سفورزا وسانفيليبو وطافت بانحاء البلاد، وفي الوقت نفسه كانت بعثة فرنسية تركية قد وصلت إلى مرحلة متقدمة في تحديد الحدود بين ليبيا والجزائر لكن توقف نشاطها بسبب الحرب، للمزيد . انظر: وليم. س. أسكيو، أوروبا والغزو

بعد الاحتلال على ضرورة إنجاح عمليات التوطين في تلك المنطقة، و قاموا بإنشاء أول مكتب للتسجيل العقاري في بنغازي عام ١٩١٣م لكي يعمل على نزع ملكية الأراضي الزراعية من الأهالي وتسجيلها باسم الحكومة الإيطالية، كما أنشأوا عام ١٩١٩م محطة تجارب زراعية بالفويهات بالقرب من مدينة بنغازي ثم أسسوا مكتباً زراعياً عام ١٩٢١م، وحقولاً أخرى للتجارب الزراعية عام ١٩٢٢م و١٩٢٣م في كلّ من المرج، وشحات، ودرنة، والفتائح، ثمّ أسسوا صندوق ادخاربنغازي عام ١٩٢٥م والتي حلت قروضه محل قروض الحكومة.(١)

وأخيراً قاموا بتأسيس جهاز الانتي عام ١٩٣٢م وهو جهاز يعمل على تنمية منطقة الجبل الأخضر وأوكلوا إليه مهمة توطين العائلات الإيطالية الوافدة إلى برقة.(٢)

على الرغم من تلك الإمكانيات التي نفذتها حكومة الاحتلال على أراضي شرق ليبيا إلا أنها لم تستطع التقدم في منطقة الجبل الأخضر التي ظلت حصينة أمام جحافلها العسكرية مما أجبرها على تغيير استراتيجيتها التي أكدت فشلها وسلبيتها في التعامل تجاه الوضع القائم في الجبل، فعمدت هذه المرة إلى إفناء البشر من أبناء القبائل القاطنة في سفوح الجبال – والتي تشكل المدد الحقيقي للمجاهدين خاصة وأن نظام الأدوار الذي اتبعته المقاومة بقيادة عمر المختار في قتال الإيطاليين يعتمد اعتماداً كلياً على أبناء القبائل في التمويل بالرجال والمؤن – ونقلتهم إلى جنوب بنغازي، وصحراء سرت بأعداد هائلة بالقوة العسكرية، فاستشهد عدد كبير منهم خلال تلك الرحلات الطويلة بسبب الجوع والمرض والإرهاق، ووضع من تبقى منهم في معتقلات جماعية تحت الحراسة المشددة في ظاهرة لاإنسانيةلم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية.

والجدول رقم (٣) يوضح المعتقلات وأعداد المعتقلين بالآلاف.(٣)

المعتقل	عدد سكان المعتقل (المعتقلين) بالآلاف
البريقة	٢١١١٧
سلوق	٢٠١٣٤
المقرون	١٣٠٥٠
العقيلة	١٠٩٠٠
إجدابيا	١٠٠٠٠
الأبيار	٣١٢٣
المجموع	٨٧,٣٢٤

الإيطالي لليبيا ١٩١١م-١٩١٢م، ترجمة: ميلاد المقرحي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٨٨م، ص١٩.

(١) جان ديبوا، المرجع السابق، ص١٥١.

(٢) Martin Moore fourth share Italyas Mass Colonization of Libya London, ١٩٦٨, P.١٧.

(٣) أنجيلوا ديل بوكا، الإيطاليون في ليبيا، ج٢، ترجمة: محمود علي النايف، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٩٥م، ص.ص٢٣٥. ٢٣٦.

ويذكر أنجيلوا ديل بوكا في كتابه (الإيطاليون في ليبيا) أن هناك بعض المعتقلات التي لم يعرف عدد المعتقلين فيها لأنها حُسبت بعدد بيوت الشعر(*) التي كانت تحتويها، ولهذا وضع عدد تقريبي لسكان هذه المعتقلات وهو ١٢,٤٤٨ معتقل، والمعتقلات هي: معتقل النوفلية ويضم ٣٧٥ بيت شعر، والكوفية والقوارشة ٢٤٥ بيت شعر، ودرنة ٢٢٥ بيت شعر، وسيدي خليفة ١٣٠ بيت شعر، ومعتل سواني التراب ١٠٠ بيت شعر.(١)

كانت القوات الإيطالية ترمي في هذه المعتقلات بأبناء القبائل من رجال ونساء وشيوخ وأطفال، ولم تكن توفر لهم إلا القليل من المأكل والملبس، وحجبت عنهم الرعاية الصحية؛ لهذا كانت الوفيات في هذه المعتقلات كبيرة، كما كانت تهتك الأعراض وتستبيح الحرمات، وكان يعاقب كل من يشتبه فيه أنه مناصر للثوار أو يتصل بهم أو يقدم لهم أي نوع من المساعدة بالإعدام شنقاً أو رمياً بالرصاص أمام المعتقلين.

أضف إلى هذه الأعداد التي سيقت إلى المعتقلات أعداداً تماثلها أو تزيد عليها من أبناء القبائل التي قررت الهجرة في جماعات تجاه مصر هرباً من بطش الطليان وقسوتهم أثناء التصادم معهم، ومما زاد الأمر سوءاً لجوء سلطات الاحتلال إلى ضرب الموارد الاقتصادية والمتمثلة في الحيوانات العاملة فأبيدت الإبل والخيول والحمير والبقر والغنم والماعز.

والجدول رقم (٤) يوضح مدى الخسائر التي ألحقتها قوات الاحتلال تجاه الثروة الحيوانية(٢)، والعدد يحسب بالآلاف.

أنواع المواشي	إحصاء تركي ١٩١٠م	إحصاء إيطالي ١٩٢٦م	إحصاء إيطالي ١٩٣٣م
الإبل	٨٣٣٠٠	٧٥٠٠٠	٢٦٠٠
الخيل	٢٧٠٠٠	١٤٠٠٠	١٠٠٠
الحمير	١٨٠٠٠	٩٠٠٠	٥٠٠٠
البقر	٢٣٦٠٠	١٠٠٠٠	٨٧٠٠
الغنم	٧١٣٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠
الماعز	٥٤٦٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٥٠٠٠

وبإدخال هذه الأعداد الهائلة من الليبيين في المعتقلات وهلاك الكثير منهم أثناء الحروب والتهجير وبضرب الموارد الاقتصادية الرئيسة لقبائل البدو القاطنة في مناطق الجبل الأخضر، أصبحت الفرصة مهيأة لحكومة بالبو للاستيلاء على أغلب الأراضي الزراعية الخصبة، ولقدام الشركات الإيطالية العاملة في مجال الرعي

(*) وهي مساكن البدو وتشبه الخيام، إلا أنها تصنع من صوف الضأن وشعر الماعز ويتراوح طولها من ستة أمتار إلى خمسة عشر متراً وتبنى على ألواح من الخشب المصنوع من الأشجار البرية – المتوفرة في مناطق البدو – ويسكنها في الغالب البدو الرحل وشبه الرحل وذلك لسهولة نقلها وإعادة بنائها.

(١) أنجيلوا ديل بوكا، المرجع السابق، ص٢٣٦.

(٢) ن.أ.بروشين، المرجع السابق، ص٢٣٠.

لتطبيق مبدأ الاستيطان البشري (توطين العائلات)، وقد رحبت هذه الشركات بذلك وأصبحت تعمل وسط مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وقد جرى تقسيم هذه الأراضي على النحو التالي:

١- أراضي المرتفعات الخصبة ويحتفظ بها الإيطاليون.

٢- الأراضي المتاخمة ذات التربة الفقيرة والقليلة المياه، والتي تعتمد على زراعة المحاصيل الموسمية كالقمح والشعير وتخصص للوطنيين إذا ما خرجوا من المعتقلات، وقد تمكن الإيطاليون بحلول عام ١٩٤٠م من الاستيلاء على ٦٣٠ ألف هكتار في برقة و٢٦٤ ألف هكتار في ولاية طرابلس.

وهكذا يتبين لنا من خلال هذا العرض أن سياسة الاستعمار الإيطالي لم تستطع خلال العشر سنوات الأولى للاحتلال سوى ضم ما يربو على ٩٣١٤ هكتاراً من الأراضي الزراعية الخصبة بالقرب من السواحل الليبية وزع منها على المستوطنين حوالي ٣٦١٢ هكتاراً، ثمّ جاء الحزب الفاشي بقيادة موسيليني إلى السلطة في إيطاليا وأصدر تعليماته إلى قادة جيوشه في ليبيا برفع وتيرة الحرب ضد الليبيين وتعذيبهم؛ مما أدى بعدد كبير منهم إلى ترك أراضيهم والفرار إلى الدول المجاورة، وبهذه الأساليب اللاإنسانية استطاع الإيطاليون الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي بحلول عام ١٩٤٠م، وحالت ظروف الحرب العالمية الثانية بينهم وبين الاستيلاء على المزيد من الأراضي الزراعية ولذلك اتجه الإيطاليون المقيمون في ولاية برقة نحو طرابلس بسبب العمليات العسكرية التي دمرت أغلب الأراضي الزراعي التي كان الإيطاليون يمتلكونها في الولاية.[1]

ولذلك اضطر الإيطاليون المقيمون في ولاية برقة إلى الاتجاه نحو طرابلس بسبب اشتداد العمليات العسكرية التي دمرت أغلب الأراضي الزراعية التي كان يمتلكها الإيطاليون هناك.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً – الوثائق غير المنشورة:

- وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة، ملف الأحكام والأملاك المصادرة رقم (٣٢).

١. وثيقة رقم (١٢) حكم بمصادرة أملاك مواطن بتاريخ ١٩٢٥/٤/١١م.

٢. وثيقة رقم (١٣)، حكم بمصادرة أملاك المجاهدين بتاريخ ١٩٢٦/٦/٨م.

٣. وثيقة رقم (١٩)، رسالة من قائد الجيش الإيطالي أوتاويوراني إلى ملك إيطاليا عمانويل الثالث بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩١٢م.

٤. وثيقة رقم (٢٢) حكم بمصادرة أملاك ١٥٠ مجاهد من منطقة الزاوية خلال سنوات ١٩٢٣-١٩٢٥م.

٥. وثيقة رقم (٢٣) حكم بمصادرة أملاك مجموعة من المجاهدين.

٦. وثيقة رقم (٢٩) حكم بمصادرة أملاك مجموعة من المواطنين بتاريخ ١٩٢٣/٥/٣١م.

---

(1) Luigim, Bologna. Report to the Government of Libya an Statement Planning F.O.W Agricultural Statement Expert, ١٩٥٧, P.١٤.

٧. وثيقة رقم (٣٤) حكم بمصادرة أملاك مواطن بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٩م.

ثانياً – المراجع العربية:

١. أنجيلوا ديل بوكا، الإيطاليون في ليبيا، ج٢، ترجمة: محمود علي النايف، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ١٩٩٥م.
٢. جان ديبوا، الاستعمار الإيطالي في ليبيا، طرقه ومشاكله، ترجمة: هاشم حيدر، دار ليبيا للنشر، بنغازي ١٩٦٨م.
٣. جيري لين فاولر، الاستيطان الزراعي في ليبيا، ترجمة: عبد القادر مصطفى المحيشي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ١٩٨٨م.
٤. عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٥م.
٥. عقيلة محمد البربار، دراسات في تاريخ لبيا الحديث ELGA : فاليتا ١٩٩٦م.
٦. مارتن مور، الشاطئ الرابع الاستيطان الزراعي الإيطالي الشامل في ليبيا، ترجمة: عبدالقادر مصطفى المحيشي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ١٩٨٩م.
٧. الهادي مصطفى أبو لقمة، الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا ١٩١١م-١٩٣٩م، ضمن كتاب الاستعمار الاستيطاني في ليبيا ١٩١١م١٩٧٠م، تحرير: إدريس صالح الحرير، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ١٩٨٤م.
٨. ـــــــ، الاستيطان الزراعي في ليبيا، ضمن كتاب بحوث ودراسات في التاريخ الليبي ١٩١١م-١٩٤٣م، ج٢، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ١٩٨٨م.
٩. ـــــــ، مشاريع الاستيطان الإيطالي في المحافظات الغربية (دراسات ليبية)، دار الفكر، طرابلس ١٩٦٨م.
١٠. ن.أ.بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩م، ترجمة: عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ١٩٨٨م.
١١. وليم.س.أسيكو، أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا ١٩١١-١٩١٢م، ترجمة: ميلاد المقرحي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ١٩٨٨م.

ثالثاً – الدوريات:

١- مجلة الشهيد،:العدد ، ٤ ، لسنة ١٩٨٣م ،العدد المزدوج ، ٧، ٨ لسنة ١٩٨٦-١٩٨٧م ، العدد ، ٩ ، لسنة ١٩٨٨م .

رابعا _ المراجع الأجنبية

١. Luigim, Bologna. Report to the Government of Libya an Statement Planning F.O.W Agricultural Statement Expert, ١٩٥٧.

٢. Martin Moore fourth share Italyas Mass Colonization of Libya London, ١٩٦٨.